

الهجمات الجوية مصدر القتل الرئيس توثيق قصف قوات الحكومة السورية مدينة الضمير في ريف دمشق

المقدمة والمنهجية:

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية مع ناشطين وشهود عيان من محافظة ريف دمشق، حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدة عيان مسجلة في التقرير إضافة إلى التحقق من الصور والفيديوهات التي أرسلها إلينا ناشطون متعاونون معنا من داخل المدينة، وذلك نظراً لتعذر وصول أحد من أعضاء فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى المنطقة المستهدفة، حيث تم مراجعة ٤ مقاطع فيديو. ونشير إلى أنه قد تم تغيير أسماء الشهود وفقاً لرغبتهم. من أجل معلومات أوسع حول منهجية الشبكة في توثيق الضحايا الرجاء الاطلاع على الرابط التالي.

التفاصيل:

تقع مدينة ضمير في الشمال الشرقي من دمشق وتبعد حوالي ٤٥ كم عنها رابط يظهر موقع المدينة.

في يوم الأحد ١٥ / كانون الأول / ٢٠١٣، قامت الطائرات الحربية التابعة للحكومة السورية باستهداف الحي الجنوبي في مدينة ضمير بعدة صواريخ دون سابق إنذار، ودون أي مبرر حقيقي، ما أدى إلى دمار كبير في المباني المدنية ومقتل / ٢٦ / شخص بينهم ١٠ أطفال، و ٣ سيدات، كما أصيب ما لا يقل عن ٢٥٠ جريح. تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط الحقوقي أبو عزام من مدينة الضمير وأفاد الشبكة بروايته: قرابة الساعة العاشرة والرابع، شاهدنا قرابة ١٥ غارة جوية استهدفت الحي الجنوبي من المدينة وتسببت في دمار أكثر من ٣٠ منزلاً، نصفهم دُمر بشكل كامل، كُنت ضمن الفريق الذي نقل الوقائع والصور من أماكن القصف والنقاط الطبية، وقد شاهدت العديد من الشهداء، يفوق عددهم الـ ٢٥ شخصاً، بينهم نساء وأطفال، وسقط عدد كبير من الجرحى أكثر من ٢٠٠، وكان هناك نقص بالكادر الطبي والأدوات الطبية بشكل كبير جداً حيث أن المشافي الميدانية التي في داخل المدينة لا تتوفر فيها الأدوات الطبية بشكل كامل".

للتواصل مع الشاهد على السكايب بالصوت: sasoke11122

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى السيد مروان القاضي من مدينة الضمير: "بعد إعلان الجيش الحر عن معركة تحرير مستودعات الوقود الصاروخي، لجأ النظام إلى الضغط على الثوار عبر قصف المدنيين في المدينة كنوع من رد الفعل ومعاينة الثوار، في صباح ١٥ / ديسمبر أغارت مقاتلات الميغ من طراز ميغ ٢٩ وقاذفات السوخوي ١٧ غارة في أقل من ساعة وتم مسح أحياء بأكملها في الحي الجنوبي، وطال الدمار ما يقارب الـ ٢٥ منزلاً إضافة لاستشهاد ٢٦ شخصاً، بينهم ٨ أطفال، وإصابة ما لا يقل عن ٢٠٠ آخرين". يمكن التواصل مع السيد مروان على حسابه

الملحقات والمرفات:

أولاً: أسماء الضحايا:

استطاع فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثيق مقتل ٢٦ شخصاً بينهم ١٠ أطفال، و ٣ سيدات.

ثانياً: الصور والمرفات:

مقطع فيديو يوثق المكان الذي تعرض للقصف، ويظهر الدخان المتصاعد من المنطقة. مقطع فيديو يوثق إسعاف الجرحى نتيجة القصف على مدينة الضمير.

مقطع فيديو يوثق عدداً من الضحايا الذين سقطوا نتيجة القصف على المدينة:
رابط ١، رابط ٢

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على مدينة الضمير كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي، فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قتل الأهالي في مدينة الضمير عبر القصف العشوائي جريمة ضد الإنساني، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي، وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفراطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

١. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عن تعطيل القرارات التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية؛ لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.
٢. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.
٣. إلزام الحكومة السورية بإدخال جميع المنظمات الإغاثية والحقوقية، ولجنة التحقيق الدولية، والصحفيين، وعدم التضييق عليهم.
٤. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية؛ لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين.
٥. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الأهلي في سورية؛ لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديداً صارخاً للأمن والسلم الدوليين.
٦. إدراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله والألوية الشيعية الأخرى وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية، إضافة إلى تنظيم داعش، الذي ارتكب جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.
٧. تطبيق مبدأ "حماية المدنيين" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥، ونؤكد على أن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق.
٨. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، التي غالباً لا تصل إلى مستحقيها، بل إلى الموالين للحكومة السورية.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدياً أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

إلى جامعة الدول العربية:

١. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية، وحث كافة دول العالم على ذلك.
٢. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصاً على مستوى التعليم والصحة، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية.
٣. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.
٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٥. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية، ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.
٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي ، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
٣. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية و تسهيل عملها و التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان و المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

